## د. عدنان البوش: نؤمن بالعدالة الانتقالية ونستنكر الثأر الفردي


نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة



نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
لإعلاناتكم
+963 958 677 164
+963 994 638 179
«أبو خالد الخابوري»



العـدد 34 ـ الأحـــد 21 حزيـران «يـونيـــو» 2026
www.ninarpress.net


# هل تختبر التحركات الشعبية قدرة الدولة على الاستجابة؟

تراجع سعر صرف الليرة السورية الكبير
2

فريد و أطرش
9

## العقد الاجتماعي التنموي الجديد لسوريا
## من دولة الريع إلى دولة الفرص

### الافتتاحية

## خطوة نحو العدالة الشعبية ومخاطرها..

**أسامة آغي**

مـرت سـنة ونصف علـى تحرر السـوريين بعد انتصـار الثورة في الثامن من ديسمبر/كانون الأول عام 2024. ومنذ بدء تسنّم العهد الجديـد بقيـادة الرئيـس أحمد الشـرع الحكـم في البـلاد، تعالت أصوات كثيرة تطالب باسـتراتيجية واضحـة لتطبيق مبدأ العدالة الانتقالية.

العدالـة الانتقاليـة كمفهـوم يؤشـر إلـى ضـرورة إنصـاف كل المتضررين من حرب نظام الإبادة الأسدي، والإنصاف هنا لا يشمل فقـط أولياء الـدم، وإنما يشـمل الدولة التي تعرضـت أموالها إلى النهب والسلب بطرق كثيرة.

مرّت سـنة ونصـف ولم تبدأ فعليـاً عمليات محاكمة رمـوز النظام السـاقط، التي كانت تتحكم بقرارات إعدام وتعذيب عشرات آلاف السـوريين، أو بقصفهم بشتى أنواع الأسلحة، أو الذين أثروا بطرق غيـر مشـروعة، هذا الزمـن، والذي لم تتحسـن فيه أحـوال الناس المعيشـية، ولـم تبدأ فيه عمليـة إعادة الإعمار، ولـم يتمّ التعامل فيه مع السوريين باعتبارهم ضحايا فقرٍ وإفقار شديدين، حيث لم تهتـم الحكومة الانتقالية بوضع اسـتراتيجية نهوض اقتصادي فاعل يبنى على ما يتيحه واقع سوريا الاقتصادي العام.

إن بطء محاكمة شخصيات ولغت في الدم السوري، ومثقلة بإدانات ملموسـة ارتكبتها، جعل حاضنة الثورة السـورية في حالة غضب، سـيما بعد موجة مـن تسـويات ومصالحات بين الدولـة ومرتكبي جرائم تصنّف بأنها جرائم ضد حقوق الانسان وجرائم حرب.

العدالـة الانتقالية لا تشـمل محاكمة المتورطيـن بالقتل والنهب وارتكاب مختلف الجرائم بحق الشـعب السـوري فحسـب، بل هي تتعداهـا إلى ضـرورة إجراء مصالحة وطنية، بين مكونات الشـعب السوري التي مزّقت حرب نظام الأسد أواصرها.

العدالة الانتقالية تطبيقها من اختصاص أجهزة الدولة ووفق قوانينها، ولا يجب أن تسـمح الدولة لأولياء الدم أو لحاضنة الثورة بالقيام بتطبيق عدالتهـا الخاصة بها، لأن ذلـك يغيّب حضور الدولة بصفتها القانونية أنها هي المسؤولة عن حفظ حقوق وحياة كل أفرادها.

بطء إجراءات العدالة الانتقالية مترافقاً مع سوء الوضع الاقتصادي سـيدفع إلى الواجهة ما يطلق عليه «العدالة الشـعبية». وهذا أمر خطيـر يهدّد وحـدة الدولة، ويفتـح الباب باتجاه ثارات سياسـية واجتماعية للمتضررين من حرب النظام الأسدي ضد من يعتقدون أنهم أتباع النظام الساقط.

دائرة الاحتجاج الشـعبية هذه قد تتطـور إلى دائرة عنف لا يمكن التحكـم به، وهـذا يهدّد اسـتقرار الدولة السـورية، ويفتح أبواب صراعات لا يحتاجها السـوريون بعد أن عاشـوا ويلات حرب النظام الإبادي الأسدي.

إن دعوة العهد الجديد بقيادة الرئيس أحمد الشرع إلى عقد مؤتمر وطني للمصالحة الوطنية هو ضرورة تاريخية لاستقرار سوريا، هذا المؤتمـر ينبغـي له أن يقـرّ بعدالة انتقالية تقاضـي كل من قتل المدنييـن وارتكـب جرائم حرب بحقهم. وبتعويـض المتضررين، وباستعادة أموال الدولة المنهوبة.

سـوريا بانتظار إغلاق ملف العدالة الانتقاليـة ومنع فرض العدالة الشعبية للبدء بإعادة إعمار البلاد والعباد.

## د. عدنان البوش القيادي في حزب التجمع الوطني الديمقراطي السوري:

# نؤمن بالعدالة الانتقالية ونستنكر الثأر الفردي

خاص ـ نينار برس

تستطلع نينار برس من وقت إلى آخر اتجاهات الرأي للقضايا الوطنية الهامة، وهي اليوم حاورت عن بعد الدكتور عدنان البوش رئيس المكتب السياسي في حزب التجمع الوطني الديمقراطي السوري حول قضايا منها موقف حزبه من العدالة الانتقالية.

*** نينار برس**

**هناك غضب شعبي واسع في سوريا من طريقة الحكومة الانتقالية بالتعامل مع ملف العدالة الانتقالية، هذا الغضب بدأ يأخذ أشكال محاكمات شعبية.**

**هل تؤيدون هذا النمط من العدالة أم أنتم مع العدالة الانتقالية؟**

### المطلوب انفتاح الحكومة على الخبرات

** يجيب الدكتور عدنان البوش على سؤالنا الأول فيقول:

كلنا نعرف الإرث الصعب الذي وجدته السلطة الحالية والحكومة الانتقالية وخاصة حجم الجرائم وتنوعها وتعقّد ظروف ارتكابها، وهذا يتطلب جهداً مميزاً ودقةً بالتوصيف وخبرةً جنائيةً وجهازاً قضائياً حيادياً محترفاً

ويتابع البوش كلامه:

ولكن مع الأسف فالحكومة الحالية رغم المجهودات المعتبرة، وخاصة في مجال القبض على المجرمين، لم تسمح إمكاناتها بالقيام بالدور الكامل والمنوط، وهذا يتطلب انفتاحاً على الخبرات الأمنية والقضائية النظيفة والغير مرتبطة بجرائم النظام السابق، وأقصد هنا القضاة والأمنيين المنشقين، لدعم الأجهزة الحالية في تطبيق العدالة الانتقالية باحتراف وموسوعية.

كما أن هناك سبباً آخر وهو حرص السلطة على كسب الثقة الدولية بأنها لا تمارس الانتقام العشوائي، وتعطي فرصاً للذين كانوا قد غرر بهم، بالتراجع وتقديم أنفسهم للعدالة وفق إجراءات قضائية وقانونية تحدّ من حالة التوتر وتوفر بيئة محاسبةٍ وفق الانظمة القضائية.

ويضيف البوش:

مع الأسف هذا الوضع لم يؤت ثماره، لأن المجرمين مازالوا يراهنون على عودة النظام الساقط، وعلى الحماية الخارجية ولعبة الأقليات والمظلومية، وهنا تبرز حالات الانتقام التي يمارسها ذوو الضحايا عندما يرون المجرمين يسرحون ويمرحون.

مبيّناً: بالتأكيد نحن في التجمع الوطني الديمقراطي السوري نؤمن بالعدالة الانتقالية، ونستنكر الثأر الفردي، لأنه قد يؤدي الى تهميش العدالة وغياب سلطة الدولة، بالإضافة إلى تعميق الشرخ الاجتماعي، ونؤكد على ضرورة الاستعانة بكل الخبرات الوطنية النظيفة، ولما لا حتى الخبرات الدولية المتخصصة والحيادية، كما تفعل كل دول العالم التي عاشت نفس المآسي، ومأساة الشعب السوري كانت الأكبر في العصر الحديث.

*** نينار برس**

**لا يزال هناك عدم وضوح لدى الحكومة الانتقالية حيال ملفات مثل الاقتصاد والتعدد السياسي. هل لدى حزبكم رؤية سياسية حول طبيعة الدولة وطبيعة نظامها الاقتصادي؟ كيف تقرؤون الواقع القائم في سوريا الحالية على هذين الصعيدين؟**

### المطلوب سياسة اقتصادية جديدة

** يقول الدكتور عدنان البوش:

لقد ترك النظام الساقط البلاد في حالة انهيار اقتصادي شامل، نتيجة هيمنة رموز السلطة وبطانتها على مفاصل الحياة الاقتصادية، وممارسة الفساد، ونهب المال العام، وتعطيل كل مصادر الإنتاج الصناعي والزراعي والطاقوي، بالإضافة لاعتماده على زراعة وتجارة الكبتاغون، وظهور لوبيات همها الوحيد النهب والابتزاز على حساب اقتصاد البلد وقوت مواطنيها.

ويوضح البوش:

وبالتالي تسلّمت السلطة الحالية بلداً منهاراً اقتصادياً بكل نواحيه، وهذا

يتطلب تخطي هذا الوضع، واعتماد سياسة اقتصادية جديدة، تعتمد على استنهاض الطاقات المتوفرة مادياً وبشرياً، منفتحة على السوق الحر، وجلب الاستثمارات، لإنعاش الحالة الاقتصادية، التي يجب أن تنعكس على تحسين حالة المواطن، وانتشاله من حالة دون خط الفقر التي تشمل الغالبية العظمى، وتوفر بيئة صالحة لعودة المهجرين في ظروف انسانية توفر الحد الأدنى للحياة الكريمة.

ويبيّن البوش:

ومن خلال متابعتنا كتجمع وطني للخطوات المتبعة من قبل الحكومة الانتقالية، لم نلحظ وجود برامج إنعاش اقتصادي واضحة، بل تخبط وحالات فردية استعراضية لبعض المستثمرين المترددين، بل هناك نوايا بالتخلي عن قطاعات الخدمات العامة كالكهرباء مثلاً لصالح الشركات الحرة في ظرف لا يناسب دخل المواطن ولا مستوى معيشته، كما أن عدم ترتيب الأولويات في صرف المداخيل والتي أغلبها من المساعدات فاقمت في تردي الوضع المعيشي للمواطن، يضاف إليها عدم التوازن في الرواتب وتوزيع المداخيل على القطاعات.

ويضيف البوش موضحاً:

إضافة إلى كل ما ذكرناه، هناك ضعف الخبرة الاقتصادية للمكلفين بمفاصل الاقتصاد المعتمد على الولاءات دون الكفاءات، والتخبط بإصدار القرارات، دون أن نتجاهل عدم الاستقرار الأمني، الذي يحول دون دخول المستثمرين، لأن القاعدة الاقتصادية تصف دائما بأن رأس المال جبان ولا يغامر.

انطلاقاً من هذه المعطيات الموضوعية منها والذاتية الذي تمثله سياسة الحكومة، يرى تجمعنا بضرورة إعادة صياغة سياسة اقتصادية حرة، تفتح الآفاق أمام المستثمرين من شركات وشخصيات، وفي مقدمتهم السوريين، على أن يتم التوازن بين فتح السوق ورفع مستوى معيشة المواطن والحفاظ على مؤسسات القطاع العام، وهذا لن يتم الا بالاستعانة بكل الطاقات والخبرات الوطنية وقيام شراكات دولية، من خلال قوانين ثابتة وقادرة، توفر الأمان للشركات والأشخاص، وتبني جسور الثقة معهم، مع استبعاد كل حالات الاستغلال والوساطات والسمسرة غير النظيفة، كي لا نستنسخ سياسة النظام الساقط، وهذا يعتمد على خطوات جريئة للسلطة الحالية بانفتاحها على الخبرات والكفاءات الوطنية المهمشة والقادرة على المساعدة في عملية الإنعاش الاقتصادي.

**ضرورة إعادة صياغة سياسة اقتصادية حرة تفتح الآفاق أمام المستثمرين من شركات وشخصيات.. وفي مقدمتهم السوريين**

في اللحظة التي تبدأ فيها سوريا رحلة ما بعد الحرب، لا يكون السؤال الحقيقي: كيف نعيد إعمار ما تهدّم؟ بل: أي دولة نريد أن نعيد بناءها؟
فالدول لا تنهض بالإسمنت والحديد وحدهما، بل بالعلاقة التي تربط الدولة بمواطنيها، وبالطريقة التي تُدار بها الثروة، وتُوزَّع بها الفرص، ويُعاد بها تعريف معنى المواطنة.

## العقـد الاجتمـاعي التنمـوي الجـديـد لسـوريـا «3»

# من دولة الريع إلى دولة الفرص

لأن العقـد الاجتماعـي القديم – القائم علـى المركزية والريع والولاء السياسـي – قد وصل إلى حـدود عجزه البنيوي قبل أن ينهار النظام نفسه، فإن سوريا تقف اليوم أمام خيار تاريخي: إمـا أن تنتقل من دولة توزّع الموارد إلى دولة تنتج الفرص، أو أن تعيد إنتاج أسباب أزمتها من جديد.
ومن هنا ينطلق السؤال المركزي لهذه المقالة:
كيـف يمكن لسـوريا أن تبني عقداً اجتماعيـاً تنموياً جديداً يجعـل مـن الفرص أساسـاً للاسـتقرار، ومـن الإنتاج أساسـاً للشرعية؟

### لماذا تحتاج سوريا إلى عقد اجتماعي جديد؟

لـم يعـد العقـد الاجتماعـي القديـم قـادراً علـى إنتاج الاستقرار أو التنمية. فقد استند لعقود إلى ثلاثة أعمدة رئيسـية: ريع سياسـي يقوم على الولاء أكثـر مما يقوم علـى الكفاءة، وريع اقتصـادي يركّز علـى توزيع الموارد أكثر من خلق القيمة، ومركزية مفرطة حوّلت الأطراف إلى خزانات بشـرية واقتصادية دون تمكينها من المشاركة الفعلية في صنع التنمية.
لكـن الإشـكالية الأعمـق تمثلـت فيما يمكن تسـميته البطالة المُصنَّعة عبر التوظيف الاجتماعي الريعي.
فعلى مدى عقود، جرى التعامل مع التوظيف العام بوصفه أداة للرعاية الاجتماعية وضمان الاستقرار السياسي أكثر من كونه اسـتجابة لحاجات الاقتصاد والإنتاج. وأسهمت هذه المقاربة في خلق اعتماد واسع على الدولة، وإضعاف القطاعـات الإنتاجية، وتحويل الوظيفـة العامة إلى أداة سياسية، وتكريس اقتصاد منخفض الإنتاجية، وإقصاء أجيال واسـعة من الشـباب عن دورة العمل الحقيقي. ولا يتعلـق الأمر بالنوايا بقدر ما يتعلـق بالنتائج المتراكمة لسياسـات ريعية عمّقت البطالة بـدل معالجتها. ولهذا فإن أي عقد اجتماعي جديد يجب أن يبدأ من هنا: تفكيك البطالة المُصنَّعة وبناء اقتصاد يولّد فرصاً حقيقية.

### ما هو العقد الاجتماعي التنموي؟

العقد الاجتماعي التنموي ليس وثيقة سياسية فحسب، بـل اتفاقاً ضمنيـاً بين الدولـة والمجتمع حول السـلطة والثروة والفرص والثقة. وهو لا يعد المواطنين بالوظائف، بل ببناء اقتصاد قادر على خلقها.

### لماذا يشكل الشرق السوري نقطة الانطلاق؟

يشكل الشرق السوري نقطة انطلاق طبيعية لهذا العقد الجديد، ليس فقط لما يمتلكه من موارد ومسـاحة وكتلة بشرية، بل لأنه يجسد في الوقت نفسه معظم الاختلالات التي راكمها النموذج السابق ومعظم الفرص التي يمكن أن يُبنى عليها النموذج الجديد.

### من دولة الريع إلى دولة الفرص

يقوم العقد الاجتماعي التنموي الجديد على أربعة أركان مترابطة:
- عقد للثروة يحول الموارد إلى قيمة مضافة.
- عقد للسلطة يوازن بين وحدة الدولة وفاعلية الأقاليم.
- عقد للفرص يجعل التشغيل والإنتاج محور السياسات العامة.

**تحتاج سوريا إلى عقد اجتماعي جديد لأن العقد القديم لم يعد قادراً على إنتاج الاستقرار أو التنمية**

- عقـد للثقـة يعيـد بنـاء العلاقة بيـن المواطـن والمؤسسات.

وتلتقـي هـذه العقـود الأربعـة جميعها عند هدف واحد: بنـاء اقتصاد إنتاجـي قـادر على خلق القيمة وفرص العمل.

مرعي الرمضان

### الإنتاج بوصفه جوهر العقد الجديد

لا يمكـن بنـاء عقد اجتماعـي جديـد دون اقتصـاد إنتاجي قـادر على خلق القيمـة وفـرص العمل. ويشـمل ذلـك الزراعـة والثروة الحيوانية والصناعات الغذائية والتحويلية والمشروعات الصغيرة والمتوسـطة والخدمات اللوجسـتية وسلاسل القيمة.
وجوهـر هـذا الاقتصاد ليـس النفـط أو الأرض فقط، بل الإنسـان نفسه. فالمهارات والمعرفة وريادة الأعمال هي رأس المال الحقيقي لأي عملية تنموية مستدامة.

### أدوات التنفيذ

ويتطلب ذلك مجموعة من الأدوات العملية، تشمل صناديق التنمية المحلية، والموازنات التشاركية، وضمانات الاستثمار، والإصلاح الإداري، وبرامج التشغيل القائمة على المهارات، وتعزيز الشفافية والمساءلة المحلية.

### المخاطر المحتملة

غيـر أن نجـاح هـذا التحـول ليـس مضمونـاً، إذ يواجـه تحديـات تتعلق بالبيروقراطية المركزية، وضعف الثقة، والانقسام السياسي، ونقص التمويل، واتساع الاقتصاد غير الرسمي.

### إعادة بناء الدولة السورية

العقد الاجتماعي التنموي ليس مشـروعاً للشرق السوري فقط، بل مشروع وطني لإعادة بناء الدولة السورية.
إنه يعيد تعريف المواطنة، ويعيد توزيع السلطة، ويعيد بنـاء الثقـة بيـن الدولة والمجتمـع، ويؤسـس لاقتصاد إنتاجـي أكثر قدرة على خلق الفرص، ويضع سـوريا على مسار استقرار طويل الأمد.
وهـو في جوهره ليس عقـداً للمرحلة الانتقالية فقط، بل عقد للقرن الحادي والعشرين.

### من الدولة التي توزّع إلى الدولة التي تُنتج

لقد أثبتت التجربة أن الدول لا تستقر لأنها تملك الموارد، بل لأنها تملك عقداً عادلاً لإدارتها. وفي سـوريا الجديدة لن يكون السؤال من يملك الثروة، بل كيف تتحول الثروة إلـى فرص، وكيـف تتحول الفرص إلى اسـتقرار، وكيف يتحول الاستقرار إلى دولة قادرة على البقاء.
فالانتقـال من دولة الريع إلـى دولة الفرص ليس برنامجاً اقتصادياً فحسـب، بل مشـروعاً لإعادة تأسيس العلاقة بين السوريين ودولتهم في القرن الحادي والعشرين.

أعادت الاعتصامات والتحركات الاحتجاجية الأخيرة في دير الزور وعدد من المناطق السورية طرح أسئلة تتجاوز المطالب الخدمية والمعيشية المباشرة، لتلامس قضية أكثر عمقاً تتعلق بقدرة مؤسسات الدولة في المرحلة الانتقالية على الاستجابة لمطالب المجتمع واحتواء الضغوط المتزايدة عبر القنوات القانونية والإدارية.
ففي الدول التي تمر بمراحل إعادة بناء سياسية وإدارية، لا يُنظر إلى الاحتجاج باعتباره حالة استثنائية أو تهديداً بحد ذاته، بل بوصفه أحد المؤشرات التي تكشف مستوى التفاعل بين المجتمع ومؤسسات الحكم. وكلما ازدادت قدرة المؤسسات على الاستماع والاستجابة، تراجع اعتماد المواطنين على الشارع باعتباره الوسيلة الوحيدة للتعبير عن مطالبهم.

## بين الاحتجاج والمؤسسات...

# هل تختبر التحركات الشعبية قدرة الدولة السورية على الاستجابة؟

إعداد: خالد المحمد

في الحالة السورية، تبدو المعادلة أكثر تعقيداً نتيجة تراكم آثار الحرب والانقسامات السياسية والاجتماعية، إلى جانب التحديات المرتبطة بإعادة بناء مؤسسات الدولة وترسيخ الثقة بينها وبين المواطنين.

### مجتمع لم يغادر آثار الصراع

يرى الكاتب والسياسي فراس علاوي أن الاحتجاجات الحالية لا يمكن قراءتها بمعزل عن الانقسامات العميقة التي خلفتها سنوات الصراع.
ويقول إن المجتمع السوري ما يزال يعيش تباينات جوهرية في نظرته إلى قضايا الدولة والثورة والنظام السابق والعدالة، الأمر الذي يجعل بعض الأحداث أو القرارات قادرة على إثارة ردود فعل واسعة تتجاوز أسبابها المباشرة.
وبحسب علاوي، فإن ما يظهر في الشارع اليوم يعكس إلى حد كبير استمرار تداعيات الصراع السياسي والاجتماعي، أكثر مما يعكس خلافاً حول قضية محددة أو مطلب آني.

### اتساع الحرية وغياب القنوات الوسيطة

من جانبه، يربط نائب مدير الصحة في دير الزور الدكتور أنس فتيح بين اتساع هامش التعبير بعد التحولات السياسية وبين محدودية القنوات المؤسسية القادرة على استيعاب المطالب المجتمعية.
ويشير إلى أن الانتقال من بيئة كانت تقيد الاحتجاج إلى مساحة أوسع من الحريات أوجد واقعاً جديداً أصبح فيه اللجوء إلى الشارع أكثر حضوراً، خاصة عندما يشعر المواطنون بأن المؤسسات لا تمتلك أدوات استجابة كافية أو سريعة.
ويرى أن التحدي الحقيقي لا يكمن في وجود الاحتجاجات، بل في بناء مؤسسات تمثيلية وإدارية قادرة على تحويل المطالب الشعبية إلى سياسات وإجراءات عملية داخل إطار الدولة.

### القانون بوصفه شرطاً للاستقرار

أما الحقوقي فضل عبد الغني، المدير التنفيذي للشبكة السورية لحقوق الإنسان، فيعتبر أن جوهر التحدي يرتبط بمدى قدرة الدولة على بناء إطار قانوني فاعل يحظى بثقة المجتمع.
ويؤكد أن ضعف القانون أو غياب تطبيقه يدفع الأفراد والجماعات إلى البحث عن بدائل خارج المؤسسات الرسمية، الأمر الذي قد يفتح المجال أمام أنماط من الثأر أو العدالة الفردية.
ويشير إلى أن العدالة الانتقالية تمثل أحد المسارات الأساسية لإعادة بناء الثقة العامة، موضحاً أنها لا تقتصر على المحاسبة القضائية، بل تشمل كشف الحقيقة وجبر الضرر والإصلاح المؤسسي ومنع تكرار الانتهاكات.

### الإدارة المحلية تحت ضغط المطالب

على المستوى التنفيذي، يقدم نائب محافظ دير الزور بدري المصلوخ رؤية تعكس طبيعة التحديات التي تواجه الإدارات المحلية في التعامل مع المطالب الشعبية.
ويؤكد أن معظم المطالب المطروحة ليست جديدة، وأن الجهات الحكومية المعنية تتابعها بالتنسيق مع الوزارات المختصة، مشيراً إلى عقد لقاءات مع ممثلين عن المعتصمين والاستماع إلى مطالبهم ومناقشة آليات تنفيذها. كما يوضح أن عدداً من الملفات المطروحة يتطلب وقتاً وإجراءات إدارية وقانونية قبل الوصول إلى حلول نهائية، بما في ذلك ملفات إعادة الدمج الوظيفي والعدالة الانتقالية ومتابعة الأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات سابقة.
اختبار يومي لقدرة المؤسسات
تكشف الآراء المختلفة، رغم تباين زوايا النظر بينها، عن نقطة مشتركة تتمثل في أن التحدي الأساسي لا يرتبط بوجود الاحتجاجات بحد ذاته، بل بمدى قدرة مؤسسات الدولة على التعامل معها ضمن إطار قانوني وسياسي مستقر.
فالتحركات الشعبية في المراحل الانتقالية غالباً ما تكون انعكاساً لمطالب لم تجد طريقها بعد إلى المؤسسات، كما أنها تمثل اختباراً عملياً لمدى فاعلية هذه المؤسسات وقدرتها على بناء الثقة مع المجتمع.
وفي ظل التحولات التي تشهدها سوريا، يبدو أن السؤال المركزي لم يعد يتعلق بحق المواطنين في الاحتجاج، بل بقدرة الدولة على تطوير آليات استجابة فعالة تجعل الحوار المؤسسي المسار الأكثر جدوى لمعالجة القضايا العامة.
وبين إيقاع الشارع السريع وبطء الإجراءات الإدارية، تستمر عملية إعادة بناء العلاقة بين المجتمع والدولة بوصفها أحد أكثر التحديات حساسية في المرحلة المقبلة، وهي علاقة ستحدد إلى حد كبير شكل الاستقرار السياسي والاجتماعي ومستقبل المؤسسات العامة في البلاد.

## الاحتجاج جزء من الحياة السياسية

في قراءة أقرب إلى التجارب الديمقراطية الحديثة، يرى البرلماني السابق في ألمانيا جمال قارصلي أن الاحتجاج يمثل حقاً مشروعاً وعنصراً طبيعياً في الحياة السياسية، شرط أن يقترن بوجود مؤسسات قادرة على التفاعل مع المطالب المطروحة.
ويعتبر أن فعالية الاحتجاج لا تُقاس بحجم الحشود فقط، بل بمدى قدرة النظام السياسي على تحويل المطالب المجتمعية إلى سياسات وقرارات قابلة للتنفيذ.
ويضيف أن بناء الممارسة الديمقراطية عملية تراكمية تحتاج إلى وقت وخبرة سياسية ومؤسسات مستقرة تسمح بانتقال المطالب من مرحلة التعبير الشعبي إلى التمثيل السياسي وصناعة القرار.

# احتجاجات العمال وسياسة الدولة والاستثمار

تكررت في سورية احتجاجات يقوم بها عمال القطاع الخاص، ولا شكّ أن هؤلاء العمال يطالبون بحقوقهم الأساسية مثل زيادة أجورهم بشكل يتناسب مع ضرورة تأمين الاحتياجات الأساسية تزامناً مع ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لليرة السورية بالإضافة إلى التأمين الصحي والضمان الاجتماعي والتقاعد.

نؤكد على أن هذه المطالبات هي محقة، ولكن الشيء الجديد هو وصول الاحتجاج إلى درجة التظاهر والإضراب والإعلان عن ذلك وقد يكون هذا أمراً طبيعياً، ولكن في بلاد تعيش ظروف سورية، فإن لهذه الظاهرة تداعياتها وتبعاتها، ويلوح في الأفق أمر مثير للاهتمام، يستدعي النظر والبحث وهو التأثير السلبي لهذه الاحتجاجات على الاستثمار الذي نعلم جميعاً بأنه أقوى الجسور لعبور البلاد نخو ضفة التقدم والازدهار والاستقرار، ونقصد الاستثمار بشقيه الوطني والخارجي أفراداً وشركات، وذلك لأن توفر العمالة السورية ورخص أجورها النسبي والأهم انضباطها وعـدم (انـفـلاتـهـا) تعد عـوامـل جاذبة للاستثمار وزوال وتبدّل هذه العوامل سيؤثر سلباً ويبعد الاستثمار.

وأمـام هذا الطارئ والإشكال فإن الخيار الأفـضـل والـحـل الأمـثـل هـو التدخل العاجل من الحكومة، فيجب عليها أن تبادر بإجراءات حكيمة ومدروسة كفيلة باستقرار العمالة ونقترح:

أولاً: الحوار العميق والجدي مع فعاليات القطاع الخاص (أصحاب رؤوس الأموال وأربـاب العمل) وباشتراك ممثلين عن العمال (نقابيين) بحيث يتم الاتفاق على زيادة إسعافية في أجور العمال بشكل منطقي يكفي لإنهاء الاحتجاجات.

ثانياً: بسبب حساسية المسألة وتشعّب أطرافها وتأثيرها البعيد، فإنه يجب على الحكومة أن تعالج القضية معالجة جذرية وتشمل جميع الجوانب المتداخلة معها ويجب ملاحظة مسألة الاستثمار والتعامل معها بشكل متوزان ومـدروس ونقترح مايلي:

1- تحديد أجـور العمال بشكل يـوازن بين حاجة العمال والمستثمرين ويكون مرتبطاً بالدولار وقريباً من مستوى الأجور في الدول المشابهة.

2- يجب إصـدار قوانين واضحة تحدد حقوق العمال وواجباتهم ويجب أن يحصل جميع العمال على التأمين الصحي وحقوق التعويض والتقاعد والضمان الاجتماعي.

3- كي تكون الأجـور متناسبة مع قدرة الدولة وناتجها القومي العام، وفي نفس الوقت تكفي الحاجات الأساسية للعمال، فـإنـه يـجـب تخفيف حـجـم الـضـرائـب وخاصة الرسوم الجمركية ويجب مواصلة الدعم الحكومي ما أمكن ذلك وخاصة في القطاعات التي يمكن فيها تقديم الدعم مثل الصحة والتعليم.

4- كي يستطيع أربـاب العمل ومديرو القطاع الخاص والمستثمرون مستقبلاً إعطاء الأجـور المنطقية المتفق عليها، فإنه يجب تخفيف الضرائب أو إلغائها كلياً على مستلزمات الإنتاج ويجب تقديم الدعم والتسهيل، وحماية المنتج المحلي من الاستيراد وتسهيل التصدير والقيام بالترويج للمنتجات المحلية.

-5 يجب على الحكومة في حال احتمال انكفاء المستثمرين وإحجامهم أن تقوم بالتعويض، فيمكن لها أن تستثمر ممتلكات الـقـطـاع الـعـام وتستخدم امـتـيـازات الـحـكـومـة وحـقـوقـهـا في الجوانب والمجالات الحيوية الرابحة، مثل الاتصالات مثلاً فتستثمر فيها ويمكن للحكومة أن تقترض رأس مـال ضخم بضمانة ممتلكات الدولة أو أن تكتسب ثقة الشعب وتنشئ بنوكاً حقيقية بإدارة تكنوقراط فتجمع المدخرات وتستثمرها، كما يمكن للحكومة أن تشارك مستثمرين مقابل ضمانتها ودعمها.

نعم، يجب ألا نعدم الوسيلة..

أنس الحراكي

# كيف نبني دولةً قويةً بعد الدمار «1»

حسام بدرخان

بناء الدولة القوية بعد حرب مدمرة يحتاج إلى صبر وخطوات عملية حيث أن البناء لن ينجح بين ليلة وضحاها.
لكن بعض النماذج نجحت مثل ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية ورواندا بعد 1994.
ومن أهم الخطوات الناجحة في بناء الدولة قوية:

**الأمان أولاً**

بـدون أمـن واستقرار لن نستقطب أي استثمار ولن يـعود النازحون، كما أنه من المهم نزع سلاح الميليشيات وإعادة هيكلة الجيش والشرطة وحصر السلاح بيد الدولة.

وفي الحالة السورية نجد أنه من المهم التركيز على مايلي:

الثأر هو أخطر وقود يجعل الحرب تستمر حتى بعد توقيع السلام، لأنه شخصي وعاطفي

ولا تستطيع البيانات الحكومية غالباً إيقافه، لذلك من المهم اتباع مايلي:

**هدنة الدم «أوقف دورة الدم فوراً»:**

حيث يجب الضغط على المكونات المتصارعة للوصول إلـى توقيع على هدنة فورية فبدونها سيفشل أي مشروع للمصالحة.

ويرعى هـذه الهدنة وجهاء ورجـال ديـن وليس الحكومة منفردة لأن كلمة (حرام) عند الناس أقوى من القانون أحياناً.

**عقوبة رادعة للقاتل الجديد:**

أي قتل جديد أثناء الهدنة يقابله عقاب مضاعف وسـريـع كـي يـشعر الـنـاس أن الـدولـة جـادة في مساعيها.

-3 عدالة سريعة بدل العدالة الكاملة:

تلجأ الناس للأخذ بثأرها عندما تشعر أن القضاء بطيء أو فاسد.

الحل:

**محاكم خاصة لجرائم الحرب:**

مع مراعاة تحديد قضاة نزيهين ومحاكم متنقلة تصل إلى جميع المناطق لأن الحكم السريع يسهم في تبريد الدم لدى عائلات الضحايا.

**الدية والصلح:**

في الثقافة العربية ولدى القبائل خصوصاً تعتبر الدية والصلح مقبولين، حيث ترعاهما الدولة وتوثقهم قانونياً حيث يعتبر هذا جسراً بين العرف والقانون.

**فك بؤر التوتر «قطع الذاكرة المؤقتة»:**

حيث تلجأ الدولة إلى منع حمل السلاح العلني ومنع الاحتكاك بين الأطراف المعنية (دون مراقبة ودراسة مسبقة) وقد تحتاج الدولة إلى اللجوء إلى (النقل المؤقت) مع مراعاة عدم الوقوع في فخ التغيير الديموغرافي.

**العمل على الأجيال القادمة:**

كي تتمكن الدولة من كسر حلقة الصراع عليها اللجوء إلى أهم قاعدتين للعلاج:

**1- مدارس مختلطة:**

جمع طلاب من المكونات المتخاصمة في المدارس والمعاهد والجامعات يساعد في ترميم العلاقات ومنع الاقتتال مستقبلاً.

**2- مشاريع مشتركة:**

حيث تسهم الـدولـة فـي جمع أبـنـاء المكونات المتصارعة على الاشتراك في العمل على إنشاء سـوق، بئر، ذلك أن المصالح المشتركة أقـوى من الكراهية.

وعلى الدولة أن تعلم أن أهم قاعدة لإنهاء حالة الثأر هي:

لا تطلق وعوداً للناس بعنوان (سننسى الماضي) بل بعنوان (سنوقف القتل القادم) لأن النسيان يأتي بعد 10-15 سنة أمان، وليس قبلها.

**الخلاصة:**

أن الثأر لا ينتهي بخطاب، بل ينتهي عندما يشعر الأب أن ابنه يشعر بالأمان في المدرسة كما يشعر بالأمان في منزله.

# تراجع سعر صرف الليرة السورية الكبير

تراجع سعر صرف الليرة السورية بحدة خلال الأسابيع القليلة الماضية من نحو 11 ألف ليرة للدولار إلى 14400 ليرة، يوم الخميس الموافق 11 حزيران 2026، أي أن السعر انخفض بنسبة 31% وهو انخفاض كبير بكل المقاييس.

**الجمود الاقتصادي هو السبب الرئيسي للتراجع**

ترتبط سلامة وقوة العملة السورية بالنشاط الاقتصادي، ليس في سورية وحدها، بل في كل دول العالم، وبما أن الاقتصاد السوري لايزال يئن تحت ضغط الجمود العام، إذ لم تتجاوز نسبة النمو أكثر من 1% منذ سقوط النظام البائد، وهذا أمر محزن جداً، فإذا لم ينهض الاقتصاد بقوة فإن كل مؤشرات التنمية ستكون كارثية بما فيها سعر الصرف.

**الركود التضخمي**

تعاني سورية من ظاهرة الركود التضخمي. وهو تعبير اقتصادي يوصف الحالة الراهنة، إذ إن الاقتصاد راكد ولا ينمو، في الوقت الذي يرتفع فيه معدل التضخم. إذ إنه يعاني من غياب النمو على أرض الواقع، وبالتالي فإن أسعار الصرف سوف تتراجع (أي أننا ندفع كمية كبيرة من الليرات السورية لشراء دولار واحد) وليس سعر الصرف وحده، بل كل مؤشرات الأسعار سوف ترتفع بشكل كبير جداً، فنسبة النمو قريبة من الصفر ومصحوبة بنسبة بطالة مرتفعة جداً مع انتشار الفقر، وسيطرة نشاط الاستيراد على النشاط الاقتصادي ما يخلق حالة الركود التضخمي هذه.

**حماية الليرة بالطرق السيئة**

للأسف لجأ المصرف المركزي إلى انتهاج طرق وقرارات إدارية بدائية بقصد حماية سعر الصرف. وهذه القرارات تحمل في طياتها الوباء ذاته. ومن الأمثلة على ذلك (عصر) أو حبس الليرة السورية في الأسواق من خلال تقليل الكمية المعروضة من العملة لرفع سعر الصرف ظاهرياً أمام العملات الأجنبية مثل إجبار الناس على التعامل بتطبيق (شام كاش)، وهو خارج النظام المصرفي، وهذا بذاته قد خلق سوقاً سوداء كبيرة للصرف.

كما أن المصرف المركزي لم يساعد المصارف على التوسع في الائتمان والإقراض ما خلق شحاً في سوق الليرة وجموداً في نشاط المصارف الطبيعي.

**تعطيل دور المصارف**

يوجد عدد لا بأس به من المصارف الخاصة والعامة التي يمكنها قيادة النمو الاقتصادي وتحريك الطلب على الليرة السورية، إلا أن إحجام المصرف المركزي عن تقديم الدعم الائتماني والمالي وغياب سوق الأوراق النقدية وأذونات الخزانة جعلت المصارف تقف عاجزة تماماً عن المساهمة في الإعمار والنهوض الاقتصادي. وهذا انعكس في شح السيولة المتعمد وتراجع النشاط الائتماني.

**سعر الصرف الموجه**

لم يستعمل المصرف المركزي الأدوات النقدية والاقتصادية المتاحة أمامه للتحكم بسعر الصرف الذي يخلق شعوراً بالثقة من خلال ما يسمى (سعر الصرف الموجه) السائد في معظم الاقتصادات التي تتبنى نهج الحرية الاقتصادية. وفي هذه الحالة يتدخل المركزي بالبيع والشراء للعملات الأجنبية بهدف خلق توازن مالي مرغوب أمام المستثمرين في سعر الصرف.

وهذه الوظيفة الأساسية كانت ولا تزال غائبة لدى المصرف المركزي. وهو تقصير غير مبرر تماماً

**زبدة الكلام**

**إعادة الاحترام للمصرف المركزي**

المصرف المركزي هو الجهة الوحيدة المخولة قانوناً بإدارة أسعار صرف العملة السورية، أمام سلة العملات العالمية بما يعزز النشاط الاقتصادي والنمو المتوازن. ولهذا فإن تعزيز دورها الآن في هذه المرحلة مهم جداً. وهذا التعزيز يستلزم الاستقلالية. والاستقلالية تعني تفعيل آلية صنع القرار النقدي داخل المصرف بتفعيل مجلس النقد والتسليف وتعزيز دور مجلس الإدارة وكف يد الوزرات والسلطة التنفيذية على التدخل في نشاطه وتوسيع نشاط المصارف لتغطي كل أنحاء سورية.

وربما أهم أدواته هي تعزيز الرقابة على المصارف والسيولة النقدية والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة بحيث يمنع الهزات المالية العالمية عن التأثير المباشر على السوق السورية الضعيفة. وفي ذات الوقت الانفتاح المرن على الأسواق النقدية العالمية بحيث يستمتع الأفراد بمزايا بلدهم بعيداً عن الاستغلال والسوق السوداء.

**د. حسين مرهج العمّاش**
دكتوراه بالاقتصاد
رئيس جامعة الجزيرة سابقاً
رئيس مكتب مكافحة البطالة في سوريا سابقاً

# «مهندسات طرطوس»
# في صالة المعارض بالمدينة القديمة

**طرطوس ـ نورس علي محمد:**

معرض للأعمال الفنية والإبداعية للمهندسات وطالبات الهندسة، برعاية نقابة مهندسي طرطوس واللجنة النسائية المحدثة فيها وبالتعاون مع مجلس المدينة، زينت لوحاته ومشغولاته ومنتجاته صالة المعارض في المدينة القديمة وجذبت المهتمين للتمتع بإبداع المهندسات.

بهدف تسليط الضوء على الطاقات الإبداعية للمهندسات وطالبات الهندسة وإتاحة الفرصة أمامهن لعرض أعمالهن الفنية والحرفية المتنوعة أمام الجمهور افتتح المعرض بين جدران المدينة القديمة المبنية من الحجارة الرملية، بمشاركة نخبة من المهندسات والمبدعات في مجال الأعمال اليدوية والإبداعية.

المشغولات اليدوية والمعروضات تنوعت بشكل لافت ما بين لوحات فنية منفذة بأساليب وتقنيات متعددة منها الرسم المائي والزيتي والحبر الصيني والألوان الخشبية وأقلام الرصاص، ناهيك بأعمال يدوية وحرفية شملت الإكسسوارات والحُلي المستوحاة من الحضارة الفينيقية، ومنتجات الصوف والكروشيه، وأعمالاً منفذة بالسيراميك والريزين والكونكريت والأوراق الملونة والشمع، فضلاً عن باقات الورد والهدايا اليدوية، ومستحضرات التجميل الطبيعية، والرسم على السيراميك، والتصميم الجرافيكي الرقمي والفنون البصرية المطبوعة، إلى جانب منتجات مستوحاة من ثقافة الأنيمي والطباعة على المنتجات الورقية المتنوعة.

فالمعرض بحسب «نور الهدى حج» متنوع وفيه الكثير من الإبداعات والأفكار الشبابية المستوحاة من التراث السوري العريق، وجميعها مشغولة يدوياً بطرق فنية تعكس ابتكار المهندسات السوريات.

المهندسة «ميس حجوز» اختصاص عمارة وعضو لجنة المهندسات السوريات ومشاركة في المعرض أكدت في تصريح صحفي أن المعرض نظمته نقابة مهندسي طرطوس بالتعاون مع مجلس المدينة واحتضن المهندسات بمختلف اختصاصاتهن وطالبات الهندسة وأبنائهن ممن يملكن الذائقة الفنية الإبداعية في مجال المشغولات اليدوية والفنية.

وضم المعرض بحسب حديثها رسومات ومشغولات فنية وأعمال يدوية كتنسيق الورود وصناعتها من مخلفات الطبيعة والبيئة اليومية كإعادة تدوير المخلفات المنزلية الطبيعية إضافة إلى صناعة الكروشيه والإكسسوارات ومستحضرات التجميل وما يخص العناية بتفاصيل حياة الأنثى اليومية.

المهندس «عبد الناصر الجندي» نقيب المهندسين في طرطوس أكد في تصريح صحفي أن الهدف من إقامة هذا المعرض إظهار إبداع المهندسة السورية التي قدمت في مجال العمارة والديكور والتصميم أفضل ما يمكن تقديمه واليوم تقدم مشغولاتها اليدوية وإبداعاتها الحرفية بأجمل التصاميم المستقاة من عبق البيئة السورية بشكل عام وخاصة منها المرتبط بتراثنا وأصالتنا الساحلية.

وأكد بعض الحضور أن الأفكار التي تم تقديمها في المعرض جاءت من فكرة الحاجة لها في الحياة اليومية من جهة ومن مجال التفكير الهندسي وإدخاله على المشغولات اليدوية لتشكيل المنتجات والمشغولات النهائية بأفضل ما يمكن من جهة أخرى.

ونوهت بعض المشاركات للمرة الأولى في معارض فنية أن هذه التجربة مشجعة ومحفزة لتقديم المزيد بهدف بلورة الأفكار وفتح سوق عمل رديف، وبعضهن ممن لهن تجاربهن السابقة في المشاركات تبلورت الأفكار ونضجت وباتت بأبهى أشكالها في الوقت الحالي، ويمكن تطويرها بمزيد من الأفكار الهندسية الجديدة.

وأكدن أن تنوع المعرض ما بين الفنون والأعمال اليدوية أعطى غنى وجذب المرتادين وحفزت على إغناء الذائقة البصرية لتشكل وعي جمعي عن أهمية ما يمكن للمهندسة السورية تقديمه في مختلف غمار الحياة المهنية واليومية العادية.

انعقد في فندق الـ «داماروز» بدمشق 9 و10 حزيران مؤتمر السلم الأهلي في سوريا بعنوان «السلم الأهلي مسؤولية مشتركة».
المجتمع المدني والقيادات الإسلامية والمسيحية، إضافة إلى مشاركة مهمة للدولة وتمثلت بوزارة الأوقاف ووزارة الثقافة والفتوى العامة وإدارة مهمة للمؤتمر عبر اتحاد الكنائس الإنجيلية.
شارك عدد من نواب مجلس الشعب القديم والجديد، وعدد من رجال الدين وفقهاء الشريعة، إضافة إلى مشاركة مميزة للدكتور برهان غليون وشخصيات ثورية سورية تحظى بالاحترام.

# دور الخطاب الديني
# في وقف التحريض وخطاب الكراهية

د. محمد حبش

كانت ورقتي للمؤتمر بعنوان دور الخطاب الديني في وقف التحريض وخطاب الكراهية، وهو أخطر ما تواجهه سوريا في هذه الأيام العصيبة، وهو ما يؤثر سلباً على كل برامج التنمية في سوريا.
لقد أراد المنظمون أن يستمعوا إلى الرأي الديني الرسمي والشعبي، وتشاركنا بالفعل مع ممثلي الأوقاف والفتوى ووزارة الثقافة مواقف ملهمة من الإخاء الإسلامي المسيحي، وكذلك التحديات الاعتقادية والدينية داخل المجتمع المسلم.
وفي المؤتمر قدمت الرواية السلفية بتبسيط شديد حين قال أحد المتحدثين: علينا أن نتحدث الحقيقة كاملة، نحن إخوة في الوطن ولكننا نوعان مسلمون وكافرون، ويجب أن أكون صادقاً مع أخي في الوطن المسيحي (وكذلك بالطبع الطوائف المنحرفة في الاعتقاد) بأنني أنظر إليك ككافر، وهذا ليس شتماً ولا انتقاصاً، بل هو نصف الحقيقة الغائب، وإذا ما قلت للمسيحي أو للفاسد في الاعتقاد أنت مؤمن فانا أخدعه، لأنه سيفتح القرآن ويرى أن القرآن يعتبره كافراً، لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة!
ثم أضاف مشيراً لأحد الآباء المسيحيين المشاركين: أنت كافر ومصيرك النار، هذه عقيدتي، وهي أيضاً عقيدتك في، ولكنني لن أظلمك شيئاً في الدنيا وستبقى شريكي في هذا الوطن إلى أن نلقى الله!!
وقال: لا تتحسسوا من كلمة الكفر، ولو قلتم لي إنني كافر بصلب المسيح مثلاً، فلن يسوءني ذلك، أنا بالفعل كافر بصلب المسيح وأحترم رأيك.
قلت للمؤتمر: أيها السادة.. التكفير ليس مزحة ولا كلمة مرح نتبادلها، نتكافر ساعة ونتعاشر ساعة!!! الكفر كلمة سلبية جداً، ولها تبعات ومسؤوليات دينية وجزائية، ونحن مأمورون بمقاتلة الكفار، ولو فتحت القرآن فستجد فيه أيضاً يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين وأغلظ عليهم، واقتلوا المشركين حيث وجدتموهم، وإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب!!!
فإذا كان هذا جزاء الكافر في القرآن الكريم فماذا نتوقع أن يكون له من حقوق المواطنة والجوار؟ لا شيء بالطبع، لا تعايش مع الكفار!
فهل نكون عند ذلك نقلنا الحقيقة الكاملة ولم نخد عهم ؟ ؟
قلت لهم أنا أرفض أن يسمى أي شريك في الوطن كافراً، سواء كان من المسيحيين أو من الطوائف المسلمة خارج أهل السنة.
الكفر لا يطلق في القرآن إلا على العدو المسلح المحارب، أما المسيحيون فقد اختار لهم القرآن اسماً كريماً وناداهم باحترام يا أهل الكتاب وليس يا أيها الكافرون.
وأما إخوتنا في الوطن من المسلمين الذي يختلفون عنا في العقيدة فعلينا أن نسأل سؤالاً واحداً هل تقولون لا إله إلا الله، فإن قالوها فلا يجوز لأحد تحت السماء أن يذكرهم بكلمة الكفر، بعد أن قال رسول الله من قال لا إله إلا الله دخل الجنة، من قال لا إله إلا الله فهو المسلم، قال أبو ذر، وإن زنا وإن سرق، قال عليه الصلاة والسلام: نعم وإن زنا وإن سرق وإن رغم أنف أبي ذر!!
التكفير أخطر مشكلة في المجتمع الإسلامي، والموقف المطلوب من الدولة هو إصدار قانون يحرم تكفير الناس والتحريض ضدهم بأعيانهم أو مذاهبهم أو طوائفهم.
ولا بأس بعد ذلك أن يتحاور الفقهاء من سلفية وصوفية وسنية وشيعية وعلوية ودرزية، تحت حماية الدولة وحراستها للجميع، وفق القاعدة القرآنية: فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض.
السلم الأهلي غاية ورسالة ولا يمكن أن يقوم إلا ببناء المحبة والثقة بين الناس، والمجتمع المرتاب مجتمع عاجز ولن تسعفه قوافل التنمية والبناء.
مبادرات جميلة قدمتها الأوقاف لضبط الخطاب الديني ومنع التحريض، وقد أصدرت أخيراً ميثاقاً خاصاً لمنع كل أشكال التحريض على المنابر، كما قامت بعزل أشخاص مارسوا التحريض على المنابر.
طالبت بمراجعات عميقة لفقه الآخر في التراث الإسلامي، وأن ما قدمه السلف من مواقف تخص الآخر ليس ملزماً للخلف، بل العودة إلى جوهر القرآن الكريم القائم على منطق الرحمة للعالمين، والمستوعب لكل اختلاف ضمن دائرة قوله تعالى ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً.
السلم الأهلي له أسباب كثيرة ولكنه في هذه المرحلة مسؤولية مباشرة لرجال الدين، ويجب الاعتراف بأننا نعيش اختلافاً شديداً في الموقف من الآخر، وبالتالي نتسبب في انتشار الذعر والريبة في المجتمع السوري وهو ما يهدم آمال السلم الأهلي.

ونتجه الآن لجعل هذا الحوار منصة دائمة للسوريين، وتوسيع المشاركة فيه بحيث نتصل بأصحاب الآراء المتشددة مهما كانت مقولاتهم، فالتشدد سيتفكك بالحوار واللقاء، ولن تزيده العزلة إلا تشدداً وسوء ظن.
كان اللافت في المؤتمر مشاركة اللوبي الأمريكي السوري، وحماسة توم باراك للمؤتمر الذي شارك بكلمة مصورة وكذلك عدد من النواب في الكونغرس الأمريكي ما يعكس جدية أمريكية في متابعة الحوار الوطني السوري، وبالتالي البناء عليه.
لم يبلغ المؤتمر أن يكون حواراً وطنياً شاملاً وإنما حاول ذلك، وقاربه، ولم نبلغ أن نعالج وجع الناس وهمومهم في الغلاء والمعيشة والفقر، وكذلك المواجهة المباشرة مع تحديات إعادة الإعمار، ومن السذاجة تصور أن مشاكل سوريا يعالجها مؤتمر، مهما كانت نوعية المشاركين فيه.
المؤتمر فتح الباب لسلسلة كبيرة من اللقاءات ستتم في سوريا وفي مناطق مختلفة، وأهم ما فيه أنه نضال مجتمع مدني يتعاون مع الدولة، ويؤمن بكل السوريين شركاء كاملين في بناء دولتهم.
والأهم تحويل توصيات المؤتمر إلى مشاريع قوانين تناقش في مجلس الشعب وتكون في النهاية ملزمة للحكومة والناس على السواء.

## إشكالية الاستقرار السوري في ظل الشروط الأمنية الإسرائيلية

# تحولات سوريا العميقة وانعكاساتها على التوازنات والمعادلات الإقليمية الجديدة

### دراسة في السيناريوهات المستقبلية «13 والأخيرة»

بقلم جمال حمّور

التمهيد: المشهد السوري بعد 8 ديسمبر «كانون الأول» 2024 وصعود أحمد الشرع

منذ كانون الأول «ديسمبر» 2024 دخلت سوريا مرحلة جديدة تماماً من تاريخها السياسي والاجتماعي، عقب سقوط النظام السابق وبروز قيادة انتقالية بزعامة الرئيس أحمد الشرع، الذي تولّى السلطة رسمياً في كانون الأول «ديسمبر» من العام نفسه. هذه المرحلة لا تشبه أيّاً من المراحل السابقة منذ عام 2011، فقد جاء نموذج الانتقال هذه المرة فريداً ومختلفاً عن التجارب المحيطة؛ إذ لم يكن نتيجة تفاوض دولي مباشر أو انقلاب عسكري، بل نتيجة تحوّل داخلي مدعوم بقبول شعبي وإسناد أممي محسوب. وقد أظهرت تقارير الأمم المتحدة في مطلع عام 2025 أن «سوريا تقف أمام فرصة انتقال سياسي مشروطة، ما تزال مرتبطة بإجراء إصلاحات عميقة وبناء مؤسسات شرعية لتحقيق الاستقرار».

ومع هذا التحوّل، برزت أمام السوريين فرصة تاريخية لإعادة صياغة مفهوم الدولة بعيداً عن الاستبداد والتبعية، وباتت البلاد أمام سؤال مركزي: هل يمكن تحقيق استقرار حقيقي ومستدام بعد عقود من الاستبداد والديكتاتورية والانقسام والحروب؟

4. الشرعية السياسية والمرحلة الانتقالية

تتطلب المرحلة المقبلة إدارة دقيقة لمسألة الشرعية السياسية، خصوصاً عند التفكير في توقيع اتفاقيات كبرى. وتبرز هنا حاجة الحكومة إلى:

تواصل شفاف مع المجتمع لضمان قبول الاتفاقيات.

توسيع قاعدة المشاركة السياسية لتقليل المقاومة الداخلية.

استخدام الفترة الانتقالية لتعزيز قدرة الدولة على التنفيذ دون اضطراب داخلي.

5. التوازن الإقليمي الجديد

تحولات التوازن الإقليمي بعد 2024 تمنح سوريا فرصة نادرة:

خروج إيران من الساحة، ما يقلل الضغوط المباشرة على دمشق.

تحوّل موقف روسيا إلى الأكثر براغماتية، ما يسمح بدبلوماسية أكثر حرية.

وجود تركيا كلاعب إقليمي فاعل، ما يفرض على سوريا التعامل بمرونة وإبداع لتحقيق مصالحها.

6. البدائل الممكنة للسلام الشامل

في ظل هذه القيود والفرص، تبدو البدائل الواقعية كالتالي:

اتفاقيات أمنية محدودة مع إسرائيل لتخفيف التوترات الحدودية والفوضى المسلحة.

اتفاقيات مرحلية مؤقتة تسمح بالتحرك السياسي دون الالتزام بالبعد الاقتصادي الشامل.

التركيز على ملفات إنسانية وإغاثية لتحقيق مكاسب ملموسة للشعب السوري وبناء الثقة تدريجياً.

7. السيناريوهات المستقبلية

تحليل السيناريوهات المحتملة يشير إلى ثلاث مسارات رئيسية:

التسريع نحو السلام الشامل: طموح ولكنه محفوف بالمخاطر الداخلية والإقليمية.

الانتقال الطويل أو التدريجي: الأكثر احتمالاً على المدى القصير، يوازن بين الاستقرار الداخلي والضغوط الإقليمية.

الاتفاق المرحلي المحدود: حل تكتيكي سريع يحقق استقراراً نسبياً دون المخاطرة بمكاسب كبيرة، ويعد فترة اختبار وتجربة لبناء الثقة بين الطرفين.

8. القراءة المستقبلية لسوريا

تقف سوريا اليوم أمام فرصة نادرة لإعادة بناء الدولة داخلياً وإقليمياً، غير أن الطريق نحو ذلك لن يكون سهلاً.

التركيز على الخطوات الأمنية والسياسية المرحلية يوفر أفضل فرصة لتحقيق استقرار فعلي على المدى القصير.

بناء الثقة مع إسرائيل والشركاء الإقليميين يحتاج إلى مزيج من الدبلوماسية الحذرة والسياسات الداخلية المدروسة.

المدى المتوسط والطويل يعتمد على نجاح الحكومة في إدارة الشرعية، وكسب الرأي العام، وتعزيز التنمية الاقتصادية تدريجياً.

خلاصة القول إن سوريا ما بعد 2024 لا تتحرك في اتجاه سلام أو مواجهة بقدر ما تتحرك في منطقة رمادية بينهما، حيث تُدار العلاقة مع إسرائيل كجزء من معادلة أوسع لإعادة بناء الدولة وترميم الشرعية وضبط التوازنات الإقليمية. نجاح هذا المسار سيعتمد، في نهاية المطاف، على قدرة القيادة السورية على الجمع بين البراغماتية السياسية والحساسية الوطنية، وبين متطلبات الأمن ومسارات التنمية، وعلى تحويل المرحلة الانتقالية من حالة انتظار هشّة إلى مسار تراكمي يُفضي، تدريجياً، إلى استقرار أكثر رسوخاً.

«انتهى»

لفريد الأطرش عنوان دمشقي غير مكتوب. ليس بيتاً، ولا شارعاً يحمل اسمه، ولا تمثالاً في ساحة عامة. كان محلاً صغيراً لبيع أشرطة الكاسيت في آخر طلعة التجهيز باتجاه الشعلان، يكفي أن تقترب على بعد مائة من الأمتار حتى تعرف أنكَ وصلت. قبل أن تقع عينكَ عليه كان الصوت يسبقكَ إليه.

# فـريـــد وأطـــرش

ماهر سليمان العيسى

ثمة فرق بين أن تحب صوتاً، وأن تمنحه الشارع كله. فريد يغني. دائماً فريد. ومن خلفه فريد آخر. ثـم فريد ثالث. كأن الرجل الذي يملـك المحل عقد اتفاقاً سـرياً مـع الزمن علـى أن يتوقف عند نقطـة واحـدة من تاريخـه، وأن يدور حولها إلى الأبد.

فـي دمشـق تلك الأيـام، كانت الموسـيقى جـزءاً مـن الشـارع. تخـرج من المقاهـي، الكراجات، ومـن سـيارات السـرافيس، ومـن النوافـذ المفتوحـة فـي ظهيـرات الصيـف الطويلـة. لكن ذلـك المحـل كان مختلفاً.

لـم يكن يكتفي بأن يحب فريد الأطـرش، بـل كان يريد يفرض حبه علـى الحي كلـه. كان مكبر الصـوت المعلـق فـوق البـاب يقوم بالمهمـة، يوزع فريد على المـارة بالتسـاوي: علـى العابر المسـتعجل، وعلـى الطالـب المتأخـر عـن جامعتـه، وعلـى الموظف العائد إلى بيته، وعلى العشـاق الذين يصعـدون نحو الشعلان في المساء.

كان الصوت هناك أشـبه بشيء من أثاث الشـارع، لا تسـأل عنه لأنـه موجـود دائمـاً، ومـع ذلك يفرض حضوره كما لو أنه شـرط خفي للمكان. ومع الوقت لم يعد الناس يقولون: «محل الأشـرطة الـذي في آخر الطلعة»، بل كانوا يشـيرون إليـه ببسـاطة: «محل فريـد الأطـرش». هكـذا، كأن الرجل لم يعد يبيع الأشرطة، بل يبيع فريد نفسه.

كنت أمر من هناك يومياً تقريباً مـع صديـق عزيـز. كان فنانـاً بـروح مقاتـل بطبعـه، قبـل أن يصبـح لاحقاً واحداً مـن الوجوه المعروفـة فـي العالـم العربي. وكان ذلك المحل يسـتفزه على نحـو لا أفهمـه تماماً. لـم يكن يكره فريد، بل على العكس، كان يحفـظ أغانيه ويعـرف قيمته ويعترف بموهبته الكبيرة، لكنه كان يتوقف كل مرة عند السؤال نفسـه: لماذا فريد وحده؟ لماذا يبـدو الأمر وكأن الغنـاء العربي كلـه انتهى عنـد هذا الاسـم؟ أين الآخرون؟ أين الأصوات التي سـبقت، والأصـوات التي جاءت بعده، وأين تلك القارة الواسعة من التجارب التي لا يراها أحد ما دام الجميع يحدقون في الاتجاه نفسه؟

كان يـرى أن المشـكلة لا تبـدأ عند فريد ولا تنتهي عنده. كان يرى أن أي مشـهد إنسـاني، أو فنـي، أو اجتماعي، أو سياسـي حتى، يصبح أفقـر حين يُختزل فـي اسـم واحـد مهمـا كانـت مكانـة صاحبـه. وكان يقول إن قيمـة فريد لا تحتـاج إلى إلغاء الآخريـن، كمـا أن الاعتـراف بالآخريـن لا ينتقـص من قيمة فريـد. فالمشـهد الواسـع لا يصنعـه فـرد، بـل عشـرات المواهب والتجارب والاختلافات التي تتجاور وتتنافس. أما حين يتحـول اسـم واحد إلى عدسـة وحيـدة للنظـر، فـإن مـا يضيع ليـس الآخريـن فقط، بـل الجزء الأهم من الحقيقة نفسها.

كان يرى أن المشـكلة أعمق من الأذواق، أعمق من الفن نفسـه. إنها طريقـة النظر. فالمشـهد حيـن يتسـع لا يـزداد ازدحاماً، بل وضوحـاً، وعظمة أي اسـم لا تكتمـل بإقصـاء مـا حولـه، بل بوضعه داخل شبكة من الأسماء والتجـارب التي تمنحـه حجمه ولمعانـه الحقيقـي. أمـا حيـن ينفرد اسـم واحـد بالمركز، فإن المركز نفسـه يبدأ بالتحول إلى جدار.

**كل عصر يصنع فريده الخاص.. وكل مرحلة تنجب من يعتقد أن التاريخ يمكن أن يُروى من خلال اسم واحد**

وفي إحدى المـرات قرر صاحبي أن يبـدأ المواجهـة، وأن يجادل صاحـب المحل مباشـرة. دخلنا، وكان فريـد يغنـي بالطبـع. لا أذكر الأغنيـة، لكنني أذكر وجه صاحب المحل، وأذكر الحماسـة التي ارتسـمت عليه فور أن بدأ الحديـث. تصـور صديقـي أن النقاش سـيتجه نحو الفن، نحو المقامـات والألحـان والتجـارب الموسيقية، لكنه اكتشف فوراً أن المسألة لم تكن هناك.

كان صاحـب المحل يتحدث عن فريـد كمـا يتحدث النـاس عن أفـراد عائلاتهـم، عن شـخص يعرفونه معرفة شـخصية، عن شـيء يخصهـم، عـن جـزء من حياتهـم. وحين حاول صديقي أن يضيـف أسـماء أخـرى إلـى المشهد، بدا كأنه يحاول انتزاع شـيء من الرجل لا إضافة شـيء إليـه. لـم يكـن الخـلاف حـول الموسـيقى، ولا حـول فريد، ولا حتى حول الأذواق، بل كان شيئاً آخـر تمامـاً: خلافاً حـول معنى النظر نفسه.

صديقي كان يرى أن المشـهد يتسـع للجميع، وأن عظمة فريد لا تـزداد إذا اختفـى الآخـرون، بل ربما تصبـح أوضح حين يُرى وسـطهم. أمـا صاحـب المحـل فـكان يـرى الأمـور بطريقـة مختلفة: كلما اتسـعت الصورة شـعر أن شيئاً ما يتراجع، وكلما ذُكر اسـم آخر خُيل إليه أن اسم فريـد يتعـرض لانتقـاص مـا. ولذلـك كان يدافـع، ليـس عن مطرب، بل عن مركز، عن النقطة التي تدور حولها صورته للعالم.

مرت سـنوات طويلـة بعد ذلك. اختفـت أشـرطة الكاسـيت، واختفـت محـال السـتريو، وتغيرت دمشـق نفسـها مرات لا تحصـى. لكـن تلـك الحكاية الصغيـرة بقيـت عالقـة فـي الذاكـرة أكثـر ممـا تسـتحقه مشـادة عابرة بين رجليـن. ربما لأنني اكتشـفت لاحقـاً أنها لم تكن عن الموسيقى أصلاً.

كل عصـر يصنع فريده الخاص، وكل مرحلـة تنجب مـن يعتقد أن التاريـخ يمكـن أن يُروى من خلال اسم واحد، اسم يعلو فوق المشـهد حتى يحجب ما حوله، واسم يصبح السؤال عنه أسهل مـن السـؤال عما يجـاوره. وهنا تحديداً يعود إلى ذاكرتي ذلك السؤال القديم، السؤال الذي لم يفهمه صاحب المحل يوماً على حقيقته.

فصديقي لم يكن يسـأل: لماذا تحبون فريد؟ كان يسـأل: كيف اسـتطعتم أن تتوقفـوا عنده؟ كيف أصبح الباب الذي تدخلون منـه إلـى العالـم كلـه؟ وكيف يتحـول الإعجاب، بهـدوء ودون أن يشـعر أحد، إلـى طريقة في النظر لا ترى ما وراءه؟

وربمـا لهـذا لا تـزال بعـض الحكايـات حيـة بعـد مـا يزيد عن أربعين عاماً، لأن الأشـخاص يتغيـرون، والأسـماء تتبـدل، والأغاني تخفت، لكن النزعة إلى تحويل إنسان واحد إلى مشهد كامـل لا تـكاد تغادرنـا. ولهذا أيضـاً أتذكر ذلـك المحل كلما رأيت الناس يتزاحمون حول اسم واحـد، وأتذكر صاحبـه، وأتذكر صديقي، وأفكر أن المشـكلة لم تكن يوماً في فريد، بل في تلك اللحظة التي يتحول فيها الحب إلى عدسـة، والعدسة إلى جدار، وفي تلك اللحظة الأدق والأخطر حين يصبح السؤال عن الآخرين أصعب مـن الدفاع عـن الواحد. عندها لا يعود لدينا فريد فقط، يصبح لدينا أيضاً أطرش!

# انقلاب

زيدان عبد الملك

خرج الطبيب مـن غرفة العمليات متجهماً، وأسـرع إلـى مكتبه؛ فتوجّسـت شـرّاً ولحقت بـه، دخلت... رأيتـه يجلـس ويجمـع جمجمتـه بكفّيه مسـتنداً بكوعيه على الطاولة. أخبرني يا دكتور: ماذا حصل؟ هـل نجحت... فقاطعني: أرجـو أن تجلس، لقد قمنا بواجبنـا، وبما نسـتطيع، وما يمليـه الضمير، عملنا اللازم، وإرادة الله هي النافذة...

غامت الدنيا...، صار شبحاً وسط دخان، لم أعد أسمعه، فقط ألمح شفتيه تتحركان. رجعت القهقرى عندما انهار والدي وحملته مسـرعاً إلـى العيادة. تذكرت ابتسـامته حين اسـتقبلنا بوجه مشـرق، سـيكون بخير، قد يحتاج إلى تدخّل جراحي، وفي ورقة سجّلَ التحاليل والصور المطلوبـة، ونفذناها، وجئته بها؛ فقـرّر دخوله إلى مشـفى خاص. أنا موظف بسـيط لا أسـتطيع تحمّـل التكاليف الباهظة، والمشـافي الوطنيـة كثيرة. ابتسـم.. كان هذا سـابقاً، يا أخي، القطّاع الصحي لحق بغيره، إنّه في طريق الخصخصة عدا أن أدواته قديمة، وأشك في تعقيمها.

المصارف لا تقرض الفقراء. اشـتركت مع الأصدقاء في جمعية شهرية، واستثنوني من انتخاب الأدوار محبة بمسـاعدتي، وبعد جهـد وعناء حجزت موعداً، واقتدته بيدي إلى حتفه...

رفع رأسـه ونطقهـا متمهلاً كقاضٍ يصـدر حكماً: العملية كإجراء كانت موفقة، لكنّ جسـده ضعيف لـم يحتمـل...، والقدر غـلّاب ولا مرد له، سـنزوّدك بإشـعار الوفـاة لتتمكن مـن إخراج الجثمـان اليوم أو غـداً. كلماته رصاصـات اخترقت دماغـي.. نثرت خلاياه في الأنحاء، والعقل تشتّت، فكرت أن أنقضّ عليه.. أسـتلبَ روحه وأستلها من بين جنبيه.. أشقّ صـدره وأنتزع قلبه، وأدوسـه برجلـي، وأجعله عبرة لمـن يعتبر. وقفـت.. هممـت بالاقتراب منـه.. لمع شـعاع ضوء.. وقف أبي بقامته أمامي.. رفع سـبابته فـي وجهـي: إيـاك...!، ما ربيتـك لتصبح قاتـلاً، ما نويته لن ينفعك، كن إنسـاناً لطيفاً، احذر يا ولدي، لمن سـتترك أسـرتك؟ أترغب في ضياعها، إزهاق روح جريمة لا تغتفر، والحسـاب ليس الآن...، سكب بكلماتـه علـيّ ماءً بـارداً؛ فأيقـظ رشـدي وهـدأت فـورة الغضب، وشـعرت بطمأنينة. نظرت إليه.. بدا كطفل رسـب فـي صفه. قلـت: ألا مـن تعويـض؟ ردّ سـأحاول مـع الإدارة، وكانـت الإجابـة بالنفـي، دونـك القضـاء، ونمهلك حتـى المسـاء لاسـتلام الجثـة؛ فجن جنونـي، يا أولاد.. وشـعّ النـور ثانية.. تمالكـت...، ونظـرت إلـى السـقف، أمهلونـي يوماً علـى الأقـل لأتدبّـر مصاريف العزاء والمقبرة.. سـمعته يهمس في أذني: يا بني، أولادك أحق...، وأنا... فكررتها خلفه دونما تفكير: لا تنسوا الجامعة أتبرع بها لطلاب الطب...

## ثلاث قصائد للشاعرة المغربية لطيفة زيجاري

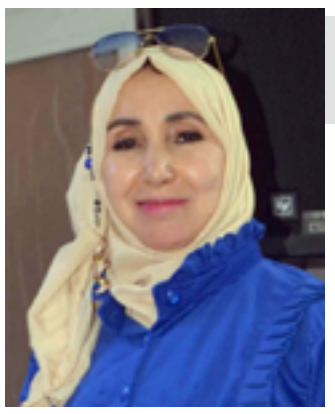

### أنا... والزمن

ويحدث أن أتحايل على الزمن
أطبع على خده قبلة
أداعب صلعته
أتلمس أخاديد تجاعيده
أسابقه يسبقني
ألحقه،أوقفه
ونرقص معا
على رميم العمر المنفلت
رقصة الحنين
يسمعني بصوته الأجش
أغنية
كنت أعشقها
أدندن بكلماتها
أرددها ربيعا
أتمايل بغنج
أمسك يده
نعبر المروج
حيث السنابل والياسمين
يسمعني تباشير عشق
في غفلة منه
ألاعبه لعبة الغميضة
أفر منه
أختفي لأظهر
وأظهر لأختفي
أسمع قهقهته
تجلجل عبر الفضاء
وصفير قطاره
يقترب
يسلب مني
ماتبقى من عمر
أستسلم لنداء
أرتمي جثة هامدة
في إحدى مقطوراته
أشيع بعيون دامعة
طيور السنونو
أرقب رحلتها
إلى حيث تشرق
شمس أخرى
ويزهر الربيع.

■■■

### وداعاً ... أيها الربيع

نبست بها.زهرة قرنفل
وذبلت
شيعت ما تبقى من خضيير
تحسست الترى سمرته
تلمست رفات الأوراق الجافة
صاحت
كم هو مروع..صوت الرحيل
كم هي باردة..أوصال الفراق
كم هو موجع.. وطء الوداع
تراءت لها شظايا أيامها الغابرة
تلك مراسيم ولادتي
زغاريد فراشات الفرح
إنشاد العنادل
نشيد الحياة
ذاك إكليل تتويجي
ملكة الزهور
ذاك موكب عرسي
وتمايلي كما الحوريات
تلك إنجازاتي
مفاخري
تلك بروج إمارتي
حيث الشموخ عنوان..
جمد صقيع الموت
آخر دمع عينيها
وهي تومئ
ذاك..موطن سقوطي
لترحل على بساط ريح قوية
دون.. علم الربيع.

■■■

### كم... ؟؟؟

كم قضمة تقطع دابر الكعك
كم رشفة تفني كحلة الكأس
كم آه تذهب حرقة البأس
كم شهقة تغرق جذور اليأس
كم يكفي كي نبحر من جديد
نسدد فواتير العود
نسد ثقوب السهد
نعلي بروج السعد
ونرقص رقصة الشروق
من وقفة
من كبوة
من صعود
كم نحتاج من لغز
نفك أزراره
وطلسم
نبطل أسحاره
ليسقط اللثام
وترتسم بسمة
الوجود
كم نحتاج من نطفة
تحمل في طياتها
جينات طفل نبي
يقص أوردة شياطين
الإنس قبل الجان
وينبش الأرض
لتنبلج

اثنتا عشرة عينا
تنعش الروح فينا
تذيب سحايا الكفر
تمحق جذور العهر
تعيد للخلق سره
تتلف أجداث الفجور
كم نحتاج من طالب
يرسم ظل معلمه
ينحته
يصقله
يعلقه
في برواز من تبر
يصلي لأجله
صلاة التبجيل
كم يلزمنا من مرافعة
تبرئ ذمتنا
من دم شهيد
صرخة منكسر
في السجون
دمع أم بين الجدران
بلا معيل
كم نحتاج من قدر
نكسره
على تلابيب
هزائمنا
خسائرنا
خيباتنا

■■■

من قصيدة: كم ؟؟؟؟

## هيك صار

في حياتنا اليومية نصادف الكثير من الناس بمشارب وأفكار وقناعات مختلفة، والغريب أن كل هؤلاء يظهرون إدماناً - كما يفعل المدخن - في إقبالهم على تناول النصيحة. لكن الحكيم والعاقل هما من يستفيدان منها، أما الآخرون فعندما يقع الفأس في الرأس، مع أنه كان بالإمكان تجنّبه، يقولون: «هيك صار».

## ع الورشة

سألت صديقي، الذي بدا مستعجلاً وكان يتحدث على الموبايل ويقول: «مشوار الطريق»، فقلت له: لوين؟ فأجاب: «ع الورشة». استغربت، كون عمله لا يمتّ بأي صلة لمفهوم الورش، فقلت مستوضحاً: خير؟ فأجاب: «لا والله ما في شي... بس شوية بوية ع حمّام زيت ع قشر لوز ع مناكير زائد بادكير». وعندما لمح ابتسامة ممزوجة بالدهشة، بدّد ذلك قائلاً: «لا تستغرب... رايح ع صالون الكوافيرة... المدام صارلها 6 ساعات، وبخاف إذا تأخرت ساعة تانية تقوم تنزل المحرك».

# الله يجيرنا

فرضت مواجهة الحياة على من يعيشها أنماطاً من السلوكيات تؤمّن له الابتعاد عن أخطارها وأخطائها. فالنعامة - على ذمة من شاهدها - تدفن رأسها في الرمل، والقطة «تقعد» خلف السور عندما تستشعر خطراً داهماً، فيما تصدر الحكومة القرارات لمصلحة المواطن، الذي كلما صدر قرار «لمصلحته» قال: الله يجيرنا.

# كادو الخبز

تستحق قرارات وزارة الاقتصاد لقب «ملك وصفات الريجيم». ففي الوقت الذي يقضي فيه الرجل أو المرأة شهوراً لإنقاص وزنهم غرامات، ويبحثون لدى أطباء التغذية والعطارة وبيوت التجميل عن وصفة أو تمارين أو أي شيء آخر، يأتي قلم الوزير الأخضر بتوقيعه الجميل الأنيق ليجرّه على ورقة قرار، فتخس ربطة الخبز من عشرة أرغفة إلى ثمانية. وقبلها بوقت قصير خسرت وزنها أيضاً «بجرة قلم»، رافقها سيل من التبريرات والتحشيد الإعلامي لتخفيف أو امتصاص ردّة فعل الشارع. طبعاً نحن ندرك حجم التحديات التي تواجه الحكومة والبلد نتيجة الظروف القديمة وما استجد من صعوبات وأزمات نتيجة عدم استقرار الأوضاع الإقليمية والعالمية، لكن موضوع الخبز -كونه المقوّم الغذائي الرئيسي للسواد الأعظم من السوريين - لا يمكن أن يكون حقل تجارب للقرارات. مرة رفع السعر مع تكبير قطر الرغيف، مرة تصغير القطر مع بقاء السعر، مرة الوزن، مرة تخفيض العدد... مع ملاحظة أن القاسم المشترك لكل «المرّات» هو بقاء السعر صامداً لا يتزحزح. مما يدفعنا للاعتقاد أنه في المرة القادمة قد نذهب للفرن لندفع سعر الربطة ونأخذ كيس النايلون «كادو» الريجيم.

# حلاق الحارة

بعد أن أعيته الحيلة بالعثور على حلاق في المنطقة، كان الخيار هو حلاق الحارة العجوز، الذي ما إن أجلسه على الكرسي وسأله: «شعر ولا دقن؟» حتى بدأ بسرد ذكريات الزمن الجميل: أيام «النص فرنك» و«رطل اللحم بتلت رباع الليرة». ثم ضرب ضربة بالمقص، متابعاً حديثه بالعودة إلى ما قبل أيام الوحدة بين سورية ومصر وكيف كانت سورية. الشاب، الذي غالبه النعاس مراراً، كان يحاول البقاء صاحياً كلما أحس بضربة المقص. ومضت ساعة ونصف، عندها طلب من الحلاق المؤرخ التوقف، فقال له: «شو وين؟ لسا ما عملنا شي»! فردّ الشاب: «لم تفعل شيئاً ورجعتَ 60 سنة لورا... بخاف تدق فيك حماسة الحلاقة وتعود لأيام السفر برلك، ساعتها.

# دلف ومزراب

في مساحة تضيق تباعاً بتأثير ظروف المعيشة والظلم والقهر والتعاسة، يعيش المواطن العربي بين «دلف» العذاب و«مزراب» الأنظمة الحاكمة، ضمن إحداثيات ثابتة من ثانية مولده إلى ساعة مغادرته هذه الدنيا الفانية. حيث يضعه قدره في خانة المتآمرين تارة، أو مربع الصامدين تارة أخرى. في حين يبقى مصيره ككرة القدم، تتفنن أقدام أهل السياسة في رميها وتسجيل أهدافهم ضد بعضهم بمهارة تفوق مهارة الكابتن ماجد، برأسه الذي يصطدم بالشباك ويعلق بها، تماماً كما تعلق السمكة بشبكة الصياد الصغير.

## كلام رصاص

نضال خليل

### ملعوبة

خيراً فعلت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإيجاد مساحة حوار مع عمال شركة زنوبيا الذين أضربوا خلال الأيام الماضية احتجاجاً على تدنّي الأجور وغياب الرقابة الصحية والفصل التعسفي وموضوع تطبيق الزيادة، سيّما وأن صفحة عمال زنوبيا ذكرت في منشور سابق أن طلباً أُرسل عبر اللجنة النقابية للإدارة، وتوقّعوا «تطييب خواطر» أو كلمتين حلوين، لكن الرد كان صادماً: «زيادة ما في، واللي عجبو عجبو، واللي ما عجبو يروح عالباب الرئيسي يقدّم استقالته» - وفق ما نُشر، الكلام مو من عندي - مما صبّ الزيت على النار وكبّر القصة. وتمّ تنظيم الاحتجاج بعد إخطار اللجنة النقابية، مما دفع الوزارة للتدخل، وحدث نوع من الاتفاق على زيادة وتعويض وصل إلى 7000 ليرة، أعاد الشباب إلى العمل على مضض بعد «تبويس الشوارب». وسواء كان الحل مرضياً أو نسبة الرضا مختلفة عليه، إلا أن ذلك يمكن اعتباره نقطة يمكن البناء عليها لإيجاد مساحة حوار بين الفرقاء وتدوير الزوايا للوصول إلى أفضل ما يمكن الوصول إليه ضمن الإمكانات المتاحة. فالمبادرة الفورية تسرّع في إيجاد حلول أو نقطة تفاهم أولية، أما التطنيش فغالباً ما يوسّع الفجوة. العمال جُبرت خواطرهم، واعتبروا أن «بحصة بتسند جرّة» وسط حالة ارتفاع تكاليف المعيشة. وبأي حال، يفترض دائماً على الجهات المسؤولة - وزارات أو إدارات - التعامل مع مطالب العمال والموظفين بنوع من الأبوية والتواضع، «لأنو مو كل مرة بتسلم الجرّة».

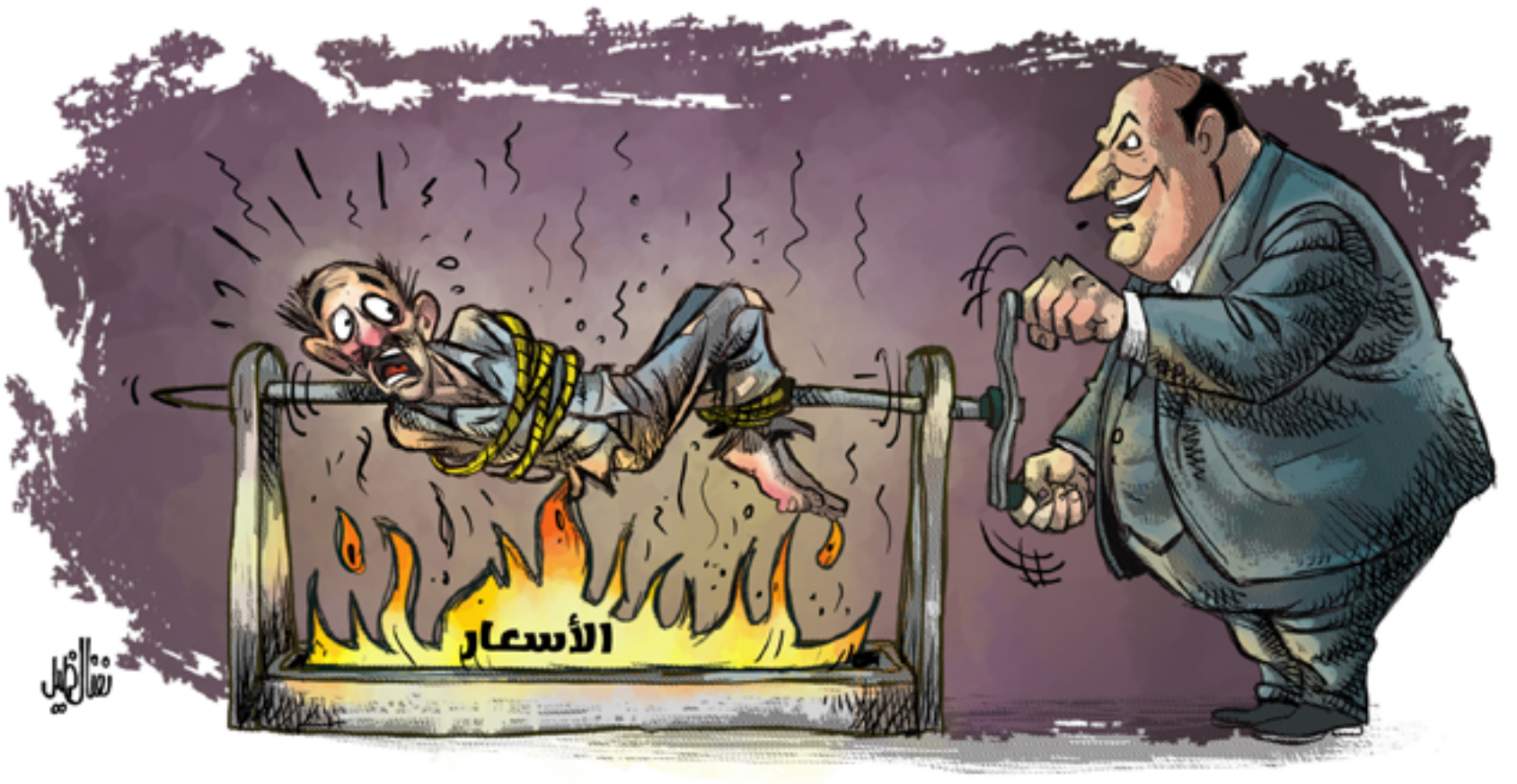


# خبراء يحذرون: وسائل التواصل قد تشجع الأطفال على تعاطي المواد المخدرة

ركزت دراسة جديدة نُشرت في مجلة "The American Journal of Psychiatry" هذا الأسبوع، على أنّ استخدام المراهقين لوسائل التواصل الاجتماعي بشكل أبكر وأسرع، يزيد من احتمال تجربتهم لمواد مثل الكحول والتبغ والقنب.

ورأى خبراء أن هناك العديد من العوامل التي قد تؤدي إلى تعاطي المواد المخدرة لدى المراهقين، من بينها الأصدقاء والبيئة العائلية. ورغم أن هذه النتائج تظهر ارتباطًا بين الأمرين، إلا أنها لا تثبت أن الاستخدام المبكر لوسائل التواصل يسبب فعليًا تجربة هذه المواد.

يُذكر أن الحد الأدنى من العمر لاستخدام الأطفال منصات التواصل الاجتماعي يبلغ 13 عامًا، غير أن نحو 40% من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و12 عامًا يستخدمون هذه المنصات.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام
رقم 420 تاريخ 2025/10/6

المشرف العام
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسك أورفه لي
خالد الوهب
فتون خربوطلي
خالد المحمد
خالد وليد معماري

مدير العلاقات العامة والتسويق
محمود العساف
«أبو خالد الخابوري»

الإخراج الفني:
نصر الشيخ علي

t.me/ninar_press
facebook.com/ninarpress
@ninarpress6281
x.com/ninarpress
www.ninarpress.net
ceo@ninarpress.net
+963 981 43 46 20 | +90 543 430 55 31

الطباعة: مطبعة دار العلم ـ دمشق

العمليات الفنية
Tel. +963 11 22 68 100
Mob. +963 9 33 678 100
BEST PRESS